الى المخصص ان يكون حادثا محتاجا الى فاعل يخصصه بالوجود بدلا من العدم
الذي كان عليه فاذا عرفت هذا اتضح لك ما ذكرناه في الاصل ان ذات مولانا تبارك
وتعالى غنية عن المحل والمخصص اما غناؤه جل وعز عن المحل فلان ذاته موصوفة
بالصفات العلية وليس بصفة اذ لو كان صفة لما استحال اتصافه بالصفات الوجو
دية وهي صفات المعاني ولوازمها وهي المعنوية كما سيأتي والبرهان القطعي دل
على وجوب اتصاف مولانا جل وعلا بصفات المعاني وهي القدرة والارادة والعلم
الخ ولوازمها وهي كونه تعالى قادرا ومريدا وعالما وحيا وسميعا وبصيرا و
متكلما ودليل استحالة الصفة بالصفات وهي الوحدانية ولوازمها ان
الصفة لو قبلت ان تقوم بها الصفات الوجوديات كما تقوم بالذات لزم الا تعرى
عنها كالذات اذ القبول نفسي لا ينتفي وذلك يستلزم دخول ما لا نهاية
له في الوجود لان الصفة القائمة بالصفة على هذا التقدير يلزم ان تكون هي
ايضا قابلة للصفة كالاولى فيلزم الا تعرى عن الصفة ثم تنتقل الكلام الى الصفة القا
ئمة بها فيلزم فيها ايضا ما لزم فيما قبلها وهكذا الى ما لا نهاية له واما غناؤه
جل وعز عن المخصص وهو الفاعل على الموجود فلانه تبارك وتعالى واجب
الوجود لا يتصور في العقل عدمه في الازل لوجوب قدمه وفيما لا يزال لوجوب
بقائه اذ لو قبل جل وعلا العدم ازلا وابدا لزم ان يكون جائز الوجود وكل جائز فهو
مفتقر الى فاعل موجد يخصصه بالوجود بدلا عن العدم واذا لزم على هذا التقدير
افتقار موجد العالم الى فاعل لزم افتقار فاعله ايضا الى فاعل لهما ثالث انتهاء
الالوهية ثم كذلك ابدا فان انحصر عدد الفاعلين لزم الدور وان لم ينحصر
العدد لزم التسلسل وكلاهما مستحيل وايضا لو كان الاله جائزا مفتقرا الى

الفاعل

الى الفاعل لزم حدوثه وجريه كسائر الحوادث وذلك يبطل الوهيته ويلزم ايضا على
هذا التقدير التمانع بينه وبين فاعله اذ كل واحد منهما يجب له من عموم
القدرة والارادة ما وجب لصاحبه ويلزم ايضا على هذا التقدير التحكم والترجيح
بلا مرجح اذ ليس تقدير احد الالهين مفعولا لصاحبه باولى من تقدير العكس و
هذا الذي اتضح لك من وجوب غناه تبارك وتعالى عن المخصص يتضح لك استحالة كونه
تعالى من جنس الاجرام المتحيزة لوجوب الحدوث لجميعها واحتياجها الى
مخصص يخصصها بالوجود بدلا عن العدم وبالمقدار المخصوص بدلا عن
غيره وبالمكان المخصوص والزمان المخصوص والصفة المخصوصة والجهة
المخصوصة بدلا عن مقابلاتها وبهذا ايضا تعرف تنزهه تعالى عن خواص الاجرام
من المقادير والازمنة والامكنة والاعراض المتغيرة والجهات فلا مثل له تبارك
وتعالى في الوجود الخارجي ولا في التقدير العقلي ولا الوهمي ولا الخيالي واما ما
ذكرناه من القسم الثاني وهو الاعراض اي الصفات القائمة بالاجرام من الوان وطعوم
وروائح وحركات وسكنات وغيرها الى المحل والمخصص فظاهر لانها لما كانت
صفات استحال ان تقوم بنفسها بل لا يمكن ان تكون موجودة الا في المحل اي ذات
أي ذات تقوم بها ولما كانت حادثة وجب افتقارها الى مخصص موجد لها واما
ما ذكرناه من افتقار القسم الثالث وهو الاجرام الى المخصص دون المحل
فلانها لما كانت حادثة بدليل لزومها للاعراض الحادثة من حركة وسكون
وغيرهما لزم افتقارها الى مخصص موجد لها ابتداء ومع قبولها فهي ابدا
لا تخلو عن اعراضها واما افتقارها الذي الى مولانا جل وعز لا يمكن ان تعرى
عنه ابتداء ودواما واما وجوب غناه عن المحل فلانها ليست بصفة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)